

نظام الحكم عند الشيعة

ينظر

الشيعة بفكر خاص فيما يتعلق بالنظام السياسي والاقتصادى، وقد طبقوا هذا الفكر فى إيران التى أصبحت الدولة الوحيدة التى يحكمها آيات الله، وفقا لنظرية الخمينى عن (ولاية الفقيه). وتبدو نتائج هذه التجربة غير مشجعة لسببين: أولهما وجود اختلافات بين النظريات والتطبيق، مما يدل على أن إدارة الدولة وما تفرضه من ضرورات عملية واعتبارات سياسية تجعل تحويل الفكر النظرى إلى واقع أمرا بالغ الصعوبة.

والسبب الثانى أن التجربة الإيرانية أثبتت أن رجال الدين بحكم ثقافتهم وتكوينهم العقى يفكرون وفقا للمبادئ والمثاليات ولا يجيدون فهم الاعتبارات والظروف السياسية الدولية المعقدة التى لا يمكن أن يتعامل معها سوى السياسيين المحترفين والاقتصاديين والخبراء المتخصصين فى هذه المجالات. فرجل الدين لا يجيد فهم المناورات السياسية. ولا يجيد قواعد اللعبة الدولية، وأساليب الإدارة والحكم فى الشؤون الداخلية، وإن كان من الممكن أن يظل فى مكانه الطبيعى مرشداً، وموجهاً، يعبر عن المبادئ الروحية السامية، ويمثل (الضمير) للدولة، لكنه لا يصلح لأن يكون المنفذ والمدبر للشؤون اليومية لإدارة أجهزة الدولة.

وقد عبر عن ذلك الأستاذ محمد حسنين هيكل فى كتابه (مدافع آية الله) وقال: إن الثورة الإيرانية لم تستطع مواجهة بعض التناقضات الطبيعية التى اعترضت طريقها بأسلوب مستنير، وذلك بسبب الطبيعة الخاصة للعملية الثورية، وأيضاً بسبب القيادة التاريخية التى تولت قيادتها، ويقول: إنه صارح الخمينى فى لقائه معه فى باريس فى فبراير ١٩٧٩ قبل قيام الثورة، وقال له: إنك تستطيع أن تقوم بدور

المدفعية بسلاح الدين، لكن الأمر يحتاج بعد ذلك إلى الكوادر السياسية وجماعات الفنيين والخبراء القادرين على تنفيذ مهام الثورة وبرامجها، ويقول الأستاذ هيكل: إن الخميني لم تكن لديه إجابة مقنعة على ذلك. وفي ذلك الوقت المبكر كانت هناك تناقضات ظاهرة للعيان، أهمها التناقض بين رجال الدين ورجال السياسة وتصورات ومفاهيم كلا الطرفين، والتناقض بين فكرة (الدين)-وهي شاملة- وفكرة (الوطنية)-وهي محدودة- والتناقض بين الأحلام والحقائق فى العلاقات الدولية، والإقليمية، وحتى للتحلية، وبالذات مشاكل الأقليات العنصرية فى إيران.

وفى التناقض بين رجال الدين ورجال السياسة-مثلا- اختفى مجلس الوزراء الأول الذى تولى الحكم بعد الثورة، وبسبب التناقض بين الخارج والداخل عاد أبو الحسن بنى صدر- أول رئيس للجمهورية الإسلامية فى إيران إلى المنفى فى باريس، وانزوى آية الله بهشتي- أول رئيس للحزب الجمهورى الإسلامى- فى حديقة الزهراء وهى مثوى الشهداء قرب طهران. وفى التناقض بين فكرة الدين وفكرة الوطنية وجدت الثورة الإيرانية نفسها تتحول من ظاهرة إنسانية إلى ظاهرة شيعية محاصرة فى إيران. وفى التناقض بين الواقع الجديد فى إيران والواقع الإقليمى وجدت إيران نفسها فى حرب مسلحة مع العراق. وفى التناقض بين الأحلام والحقائق ضيعت الثورة الإيرانية سنة كاملة فى مشكلة الرهائن تحت شعار (إذلال الولايات المتحدة) ووجدت الثورة نفسها فى معارك مع الأكراد، والأذربيجانيين، والبالوش. وفى التناقض بين الجماعات الثورية والمؤسسات الدائمة وجدت الثورة نفسها عاجزة عن حماية قادتها، فقد تصورت-مثلا- أنها تستطيع أن تحل جهاز الأمن السياسى وتحرق ملفاته، ولكنها عندما بدأت تواجه أعداءها وجدت نفسها بغير معلومات، وبغير ذاكرة. وكذلك تصورت أنها ليست فى حاجة إلى إدارة ثم اكتشفت أنها غير قادرة على التخطيط أو التنفيذ فى أى مجال من المجالات.

هذه هي الحقيقة التي تكشفنا من خلال تجربة عملية لقيادة رجال الدين للدولة. وهذه التناقضات والمشاكل نتائج طبيعية للاختلاف بين طبيعة رجل الدين الذي يفكر ويتحدث عن (المدينة الفاضلة) أى عن الصورة المثالية للدولة، بينما الواقع يفرض أموراً مختلفة تحتاج إلى (رجل الدولة) ورجل السياسة ورجل الإدارة.. وهؤلاء يعملون وفقاً لأسس ومبادئ وعلوم وتجارب خبرات عملية وواقعية لا يجيدها رجل الدين. رجل الدين رجل دعوة ورجل السياسة أو الإدارة رجل عمل وتنفيذ. ويمكن أن يتحقق التكامل والوفاق بينهما، ولكن لا يمكن أن ينفرد رجل الدين بإدارة شؤون الدولة بمشاكلها السياسية والاقتصادية الكثيرة التي تحتاج إلى عشرات التخصصات.

□□□

ويحلل الأستاذ هيكل تجربة الثورة الإيرانية في المرحلة الأولى بأنها شعارات ومبادئ لا يملك أحد أن يختلف معها، ثم تجيء بعد ذلك مرحلة الحقيقة حين تظهر مصاعب التغيير وأحياناً مستحباته، ويظهر مأزق التناقض بين الثورة والدولة، وفي هذه المرحلة يكون أول الضحايا هم الأصدقاء الذين جاءوا إلى الثورة من خارج صفوفها فيقع الخلاف بينهم وبين قيادات الثورة وتلقى عليهم مسؤولية التعثر، لأن القوى الثورية تكون تحت تأثير أحلامها غير قادرة على تصور أنه ليست كل الأحلام قابلة للتحقيق.

والبعض يتصور أن رجال الدين هم الأصالح والأقدر على تولى شؤون الحكم وإدارة الدولة، وهذا ما تصوره الخميني وآيات الله، وقالوا: إن القرآن والسنة يحتويان على جميع الأحكام والأنظمة، كما أعلن الخميني، واستدل على ذلك بما جاء في كتاب (الكافي) في فصل بعنوان (بيان جميع ما يحتاج الناس في الكتاب والسنة) وأقام حكمه على أن القرآن فيه تبيان كل شيء.

ويشرح الخميني في كتابه الشهير (الحكومة الإسلامية) نظرية الشيعة في (حكومة آيات الله) فيقول: إن (ولاية الفقيه) فكرة علمية واضحة، لا تحتاج إلى برهان، وإن القوانين الأجنبية سبب المشاكل لمجتمع المسلمين. وفي فصل بعنوان (أدلة ضرورة تشكيل الحكومة) يقول: إن القوانين في ذاتها لا تكفي لإصلاح المجتمع، لأن القانون يحتاج إلى السلطة التنفيذية، ولذلك فإن الله عز وجل جعل في الأرض حكومة وجهازاً تنفيذياً وإدارة إلى جانب القوانين، والرسول ﷺ كان يرأس أجهزة التنفيذ في إدارة للمجتمع الإسلامي بالإضافة إلى مهمة التبليغ وتفصيل الأحكام، وكانت مهام الخليفة لا تقل عن مهام الرسول ﷺ، ولم يكن تعيين الخليفة لبيان الأحكام فقط، ولكن لتنفيذها أيضاً، والقوانين والأنظمة الاجتماعية بحاجة إلى منقذ، وفي كل دول العالم لا ينفذ التشريع وحده، بل تعقب التشريع سلطة التنفيذ. ويذكر الخميني الآية الكريمة في سورة النساء آية ٥٩: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾

ويفسرها بقوله: إن الله فرض علينا طاعة ولي الأمر، وأولو الأمر بعد الرسول ﷺ هم الأئمة الأطهار الذين كلفوا ببيان الأحكام والأنظمة الإسلامية وكلفوا أيضاً بتنفيذ تلك الأحكام والأنظمة، ومن بعدهم فرض على الفقهاء العدول أن ينهضوا بهذه الواجبات. وهكذا يصل إلى أن الولاية والحكم للفقهاء بعد الرسول ﷺ والأئمة. ويستطرد الخميني في شرح نظريته عن (دولة الفقهاء) فيقول إن الرسول ﷺ قام بتشكيل حكومة، وتولى إدارة المجتمع، وأرسل الولاة، وجلس للقضاء بين الناس فيما اختلفوا فيه، وأرسل إلى أنحاء البلاد من يقضى بين الناس بالعدل، وأرسل السفراء إلى الخارج، كما كان يعقد المعاهدات، ويقود الحروب، ثم استخلف بأمر الله من يقوم بعده بهذه المهام، وهذا الاستخلاف يدل على ضرورة استمرار الحكومة بعد الرسول ﷺ. بما أن الاستخلاف كان بأمر الله، فاستمرار الحكومة

وأجهزتها وتشكيلاتها كذلك بأمر الله. وضرورة تنفيذ الأحكام لم تكن خاصة بعصر النبي ﷺ بل الضرورة مستمرة، ولذا فإنه من الضروري وجود حكومة تمثل السلطة المنفذة المدبرة.

□□□

ويشرح الخميني الجانب الاقتصادي في نظريته عن الحكم فيقول: إن الضرائب التي شرعها الإسلام ليس فيها ما يدل على أنها خصصت للفقراء أو السادة، وإنما تدل على أن تشريعها كان من أجل ضمان نفقات دولة كبرى. وعلى سبيل المثال، فإن الخمس مورد ضخم يدر على بيت المال أموالاً طائلة تشكل النصيب الأكبر من بيت المال، ويؤخذ الخمس على مذهبنا (الشيعة) من جميع المكاسب والمنافع والأرباح سواء في الزراعة أم التجارة أم المعادن أم الكنوز، ويسهم في دفع ضريبة الخمس بأئع الخضروات إذا كان عنده ما يزيد على مؤنثه السنوية المتفقة مع تعاليم الشرع في الإنفاق، كما يساهم في ذلك ربان السفينة، ومستخرج الكنوز والمعادن، ويدفع الجميع خمس فائض الأرباح إلى الإمام أو الحاكم ليجعله في بيت المال. وهذا المورد الضخم يوجه لتسيير شؤون الدولة الإسلامية وسد احتياجاتها المالية، وإذا حسبنا خمس أرباح جميع المسلمين مع الزكاة فسنجد أنها تكفي لسد احتياجات الأمة بأكملها.

عن كل هذه الأموال يتساءل الخميني: هل نلقى بهذه الثروة الكبيرة في البحر؟ وأندسها في القراب إلى حين ظهور الإمام الغائب الحجة؟ أو نوزعها على الهاشميين آل البيت؟ وإذا أعطيناهم كل هذه الأموال ألا تذهلهم وتحيرهم؟ ويجب: إن حق الهاشميين من هذا المال إنما هو بمقدار ما يحتاجون إلى إنفاقه بالقصد والاعتدال، كل ما في الأمر أن الهاشميين يحصلون على حاجتهم من الخمس دون سواء، ويعيدون إلى الإمام ما زاد على مؤنثهم، وما تحصل عليه الدولة من الخمس

والزكاة ثروة ضخمة، وكذلك فإن ما يفرضه الحاكم من الخراج على الأراضى المستثمرة بإشراف الدولة يضيف مورداً آخر، ويلزم لإدارة هذه الأموال دوائر خاصة، وحسابات دقيقة، حتى لا يكون الأمر فوضى، ولا يمكن للتشريعات المالية أن تتحقق عملياً إلا بعد استكمال واستقرار التشكيلات الحكومية. وفي نفس الوقت فإن الجهاد للدفاع عن أوطان المسلمين واستقلالهم يلزم بتشكيل الحكومة. وفيما يبدو من كلام الخميني عن الحكومة في مفهومه فإن الناس ليس لهم شأن أو كلمة في الشؤون العامة ولكن الأمر كله للفقهاء، وهم-كما يقول- يحكمون بما أمر الله، وبالتالي فإن طاعتهم واجبة (...وأطيعوا الرسول، وأولى الأمر منكم) فالأئمة يحكمون، وعلى الرعية الطاعة.

والشروط التي يضعها الخميني للحاكم في نظريته للحكم هي الشروط العامة كالعقل والبلوغ وحسن التدبير. وهناك شرطان مهمان هما: العلم بالقانون الإسلامي، والعدالة. وإذا كان كل من يشغل منصباً أو يقوم بوظيفة يجب عليه أن يعلم حدود اختصاصه، فإن الحاكم أعلم من الجميع، ولذلك فإن أئمة الشيعة- كما يقول- هم الذين أثبتوا جدارتهم على الناس بما سبقوا إليه من العلم، لأن العلم بالقانون والعدالة من أهم أركان الإمامة.

□□□

ولكن ما العمل في زمن غيبة الإمام وليس هناك نص على شخص معين يدير شؤون الدولة؟ هل نقول: إن الإسلام جاء ليحكم الناس قرنين من الزمان فقط أو نقول: إن الإسلام أهمل أمور تنظيم الدولة؟

يجيب الخميني: بالرغم من عدم وجود نص على شخص من ينوب عن الإمام في حالة غيبته فإنه يكفي توفر خصائص الحاكم الشرعي في أي شخص ليكون مؤهلاً لكي يحكم في الناس، وهذه الخصائص موجودة في معظم فقهاءنا (الشيعة)

فى هذا العصر، فإذا أجمعوا أمرهم كان فى مسورهم تكوين حكومة عالمية عادلة. وإذا نهض بأمر الحكومة فقيه عالم وعادل فإنه يلى من أمور للجتمع ما كان يلىه النبى ﷺ منهم، ووجب على الناس أن يسمعو له ويطيعوا.

□□□

الفقيه إذن هو الحاكم عند الخمينى وثورته، والحاكم عنده يملك من الأمر ما كان يملكه الرسول ﷺ وأمير المؤمنين على، فى الوظيفة، وولاية الفقيه مثل تعيين قيّم على الصغار. فالقيّم على شعب بأسره لا تختلف مهمته عن القيّم على الصغار إلا من حيث الكمية.. الفقيه الحاكم إذن له نفس الولاية والحاكمية التى كانت للرسول ﷺ وللإمام، بفارق واحد، هو أن ولاية الفقيه على الفقهاء الآخرين لا تصل إلى حد عزلهم أو تنصيبهم. لأن الفقهاء فى الولاية متساوون فى الأهلية. والفقهاء اليوم هم حجة على الناس كما كان الرسول ﷺ حجة الله عليهم. وكل ما كان يناط بالنبى ﷺ يناط الآن بالأئمة والفقهاء، فهم المرجع فى كل الأمور. والمشكلات، وقد فوضت إليهم إدارة الحكومة وولاية الناس وسياساتهم والجبابة والإنفاق، وكل من يتخلف عن طاعتهم فإن الله يؤاخذهم ويحاسبه على ذلك. ويكرر الخمينى كثيرا أن جميع شؤون رسول الله ﷺ ثابتة للفقهاء.

هذه هى نظرية (ولاية الفقيه) أو حكم رجال الدين التى أصبحت الأساس لنظام الحكم الشيعى فى إيران منذ ثورة الخمينى، أما شيعة العراق واليمن فلم رأى آخر يتلخص فى أن الفقهاء فى المجتمع لهم مسئولية روحية وليست لهم مسئولية الحكم وأمور السياسة.

وقد أثبتت التجربة فى إيران أن تولى رجال الدين إدارة الشؤون الداخلية والخارجية للدولة محفوف بالمخاطر، لأن تكوينهم الروحى لا يتفق مع اعتبارات ومناورات السياسة، وأن إدارة الدولة فى العصر الحديث تختلف اختلافا كبيرا جدا

عن الحال في صدر الإسلام حيث كانت العلاقات الدولية أقل تعقيداً، والتأثيرات الخارجية محدودة، وتكوين المجتمع بسيطاً والقوانين محدودة، أما الآن فإن إدارة الدولة تحتاج إلى أجهزة متعددة متخصصة وخبراء في مجالات كثيرة وقدرة خاصة على التفاوض والتعامل مع المنظمات الدولية.. الخ وهذا ما جعل الدولة في إيران تستعين بالخبراء من غير رجال الدين ولا تطبق نظرية ولاية الفقيه بالكامل.

□□□

المشكلة أن رجل الدين حين يتولى الحكم يجد نفسه في صراعات السلطة مرغماً ويتحول من رجل دين ومثل عليا إلى رجل سياسة ومناورات، والدليل على ذلك ظهور الخلافات بين آيات الله حول الحكم بعد نجاح الثورة الإيرانية وظهور خلافات أخرى بين رجال الدين ورئيس الجمهورية والمجلس النيابي والقضاء والإدارة الحكومية. وعندما جرت الانتخابات العامة في مارس ومايو ١٩٨٠ نجح الحزب الجمهوري الإسلامي بقيادة آية الله بهشتي وحصل على الأغلبية، لكن الخميني لكي يضيف على وضعه شكلاً رسمياً، قرر توسيع إطار الدستور بإدخال تعديل عليه يقرر أنه في حالة وجود فقيه أكبر (مثل الخميني) فإن له الحق في أن يكون هو السلطة العليا في الدولة. أما في حالة غياب هذا الفقيه الأكبر فإن السلطة تنتقل إلى لجنة تقوم بدور الفقيه.

ويشير الأستاذ هيكل في كتابه (مدافع آية الله) إلى المناورة السياسية التي قام بها الخميني للتخلص من أي تهديد لسلطته، وكان الخصم هذه المرة هو الفقيه الآخر آية الله شريعتمداري الذي كان له أتباع كثيرون، وكان معروفاً أن الأمريكيين يأملون في الاستفادة منه، وذهب الخميني إليه في (قم) وأطلعته على وثائق عثر عليها في الأرشيف الإمبراطوري فيها اسمه، وخلال نصف ساعة كان قد انتهى كل شيء، وتوارى آية الله شريعتمداري من الساحة.

هذا يعنى أن السياسة هي السياسة بصراعاتها على السلطة سواء كانت السلطة في يد السياسيين أم كانت في يد رجال الدين.

وقد حاول الخميني على سبيل المثال أن يحقق التوازن داخل مؤسسات وقيادات الحكم ولكن الذي حدث لم يكن توازنا وإنما كان مازقا كما يقول الأستاذ هيكل، وكان أول ضحاياه بازرجان أول مرشحى الخميني لرئاسة الوزراء، وقد استقال من منصبه في نوفمبر ١٩٧٩، ووجد بنى صدر- أول رئيس منتخب للجمهورية - أنه رئيس ليست لديه القدرة على تعيين وزراء يختارهم. ورفضت أغلبية للجلس المكونة من رجال الدين كل ترشيحاته، وفرض رجال الدين على رئيس الجمهورية المنتخب رئيسا للوزراء هو محمد على رجائي. وكان رئيس الجمهورية معترضا ويرى أنه غير مناسب على الإطلاق لهذه الوظيفة، وأدى الصراع بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء إلى نتائج غريبة وسوء فهم في الخارج. وأما الخميني فقد أقنع نفسه بأن الجهاز الرسمى الحكومى ليس على قدر كبير من الأهمية. والخميني- كما يقول الأستاذ هيكل- أحادى التفكير، إلى حد أنه رأى أن الثورة لم تقم لتوفير الطعام للشعب كما قال بنفسه للأستاذ هيكل فى لقاء معه، وربما كان يرى أن هدف الثورة التخلص من حكم الشاه وصعود الفقهاء إلى قمة السلطة وتطبيق الشريعة وفق مفهومه لها إلى حد أنه رأى مشكلة البطالة التى ازدادت بعد الثورة ليست لها أهمية، ولم يهتم بالجوانب الاقتصادية، مع صعوبة الاختلاف أو التفاهم معه، وكما يقول الأستاذ هيكل: كيف يمكن التحاور مع المطلق أو إسداء النصح إلى فقيه ملهم؟

□□□

والدولة التى حكمها الفقهاء فى إيران كانت فى حاجة إلى التخطيط الاقتصادى، وإلى برنامج لاستخدام عائدات النفط الضخمة التى كانت مع بداية الثورة فى حدود ١٥٠ مليون دولار يوميا، ومع ذلك فإن المشروعات التى بدأت فى حكم

الشاه لصالح الناس لم تنفذ، ومنها مشروع للإسكان يتكلف ٦٠٠ مليون دولار خارج طهران لتوفير المساكن لمئات الأسر لم يستكمل. ومما ذاع عن الخميني أنه يقتنع بسهولة برأى آخر شخص يتحدث إليه مما جعل الأمور تزداد سوءاً، فقد كانت مناقشات تدور بين الخميني وزائر أو مجموعة زوار وبعد ذلك يقوم هؤلاء بإعلان بعض ما جاء في هذه المناقشات على أنه أحكام قاطعة صدرت عن الإمام، وكانت نتيجة ذلك الفوضى الشاملة.

وفي ظل حكم الخميني-ولاية الفقيه- قبض على عشرات الآلاف، وقدم للمحاكمة ٥٥ ألف شخص، وأعدم ٢٥٠ شخصاً في الشهور الثلاثة الأولى فقط. واستمر تنفيذ أحكام الإعدام بعد ذلك باتهامات واهية وبعد محاكمات لا تتفق مع أصول العدالة. وأعلن الخميني أن هذه للمحاكمات والأحكام هدفها القصاص وليس الانتقام. وقد أدت مواقفه إلى تعقيدات كثيرة في الشؤون الخارجية والداخلية، وكان من الممكن تلافيها لو أنه كان يعرف أكثر عن العالم وعلاقاته، ولو أنه تناول الأمور بواقعية، فضلاً عن أن بعض رجال الدين-بسبب دوافعهم الشخصية- أرادوا أن يبقوا البلاد في حالة هيجان دائم، وقد أعلن الخميني نفسه أنه بإمكانه أن يحول الخليج إلى كرة من النيران إن جرؤ أحد على المساس بإيران. وسواء كان يقصد ذلك أو لا يقصده فقد كان لذلك الإعلان أصداء سيئة في منطقة الخليج، والخليج ينتج نصف البترول الذي يستهلكه العالم، ودول الخليج أصبحت مستوردة لنصف الأسلحة التي تصدرها الدول الصناعية، والثروة في دول الخليج جذبت العديد من المهاجرين ومنهم أعداد كبيرة من الشيعة الإيرانيين وأدى ذلك إلى تغيير الطابع المتجانس الذي كان يتسم به السكان الأصليون في دول الخليج.

ومع أن الخميني كان يدعو إلى هدم فكرة الوطنية والقومية العربية، إلا أنه حين دخل في الحرب مع العراق فقد المضمون الإسلامي بريقه، وحارب الإيرانيون من أجل إيران، أي بدوافع الوطنية والقومية.

وهكذا يتضح أن فكرة الحكومة الدينية، وولاية الفقهاء تواجهه مأزقا يصعب التغلب عليه، ألا وهو أن رجال الدين غير مؤهلين لتولى الحكم وإدارة السياسة وشئون الحكم وأن لهذه للجلالات رجالها المتخصصين فيها والذين يجيدون السير فى دروبها الملتوية المعقدة خصوصا فى العالم الآن، وقد وصلت فيه تعقيدات وتناقضات المواقف حدا لا يمكن التعامل معه إلا بما يناسبها. وتواجه نظرية ولاية الفقيه تيارا جديدا من النقد يقوده الإصلاحيون من رجال الدين.

وقد تبلور فى الفكر الدينى والسياسى الشيعى الحديث تياران: تيار المتشددىن التقليديين وتيار الإصلاحيين للجديدين، وقد انتقل الصراع بينهما إلى العلن، وإن كان تيار المتشددىن لا يزال هو الأقوى حتى الآن على رغم أن تيار الإصلاحيين، هو الأقرب إلى روح العصر وضرورات التطور.

وقد أعلن مؤخرا الشيخ الإيرانى محسن كديوار نظرية الإصلاحيين فى إمكان إعادة النظر فى نظام حكم الفقهاء واعتبارها واحدة من النظريات أو الخيارات الممكنة لحكم البلاد وليست الوحيدة أو التى لا بديل لها. فقد نشر الشيخ محسن كديوار آراءه فى كتاب بعنوان (نظريات الحكم فى الفقه الشيعى)، وبسبب هذا الكتاب تم اعتقاله، وقدم إلى محكمة خاصة من رجال الدين وحكم عليه بالسجن. ورجل الدين الشيخ محسن كديوار لا يدعو فى كتابه إلى انقلاب على النظام الدينى الحاكم فى إيران. ولا يوجه نقدا صريحا مباشرا إلى هذا النظام أو إلى الفكر السياسى الشيعى عامة، وإنما يقدم عرضا لنظريات متعددة للحكم فى الفقه الشيعى ويقارن بينه، دون أن يظهر انحيازا لنظرية، أو يعارض نظرية منها. ولكن الهدف الواضح من الكتاب بيان أن نظرية ولاية الفقيه التى تحكم بها إيران اليوم ليست النظرية الوحيدة للحكم فى الفقه الشيعى، والوصول إلى نتيجة هى أن القبول بهذه الحقيقة البسيطة يفتح الباب أمام الاجتهاد واختيار نظرية للحكم قد تكون أفضل

وأكثر اتفاقاً مع العصر من هذه النظرية، ولذلك فإنه يكرر أن النظريات المختلفة حول الموضوع الواحد ممكنة وليست هناك نظرية واحدة في الفكر الإنساني يمكن اعتبارها نهائية وغير قابلة للمناقشة.

والشيخ كديوار كان أستاذاً في الحوزة العلمية (المدرسة الفيضية) في قم، وأستاذاً في جامعة الإمام الصادق الدينية الحديثة في طهران، وهو في كتابه يستعين بنصوص من الإمام الخميني عن ضرورة فتح باب الاجتهاد وتعريف الشعب الإيراني بالنظريات المختلفة في السياسة والاقتصاد والعبادات للفقهاء السابقين.

وبعد ذلك فإن الشيخ كديوار يطالب أصحاب الرأي بعرض أفكارهم بحرية في الأمور المستجدة مثل الحريات العامة (الديمقراطية)، والحرية الفردية، وحاكمية الفقيه ومدى السلطة التي يحكم بها. ويقول: إذا كانت بعض القضايا لم تعالج أولم تبحث في الماضي، فإن على الفقهاء اليوم أن يبحثوا فيها، وعلى ذلك فإن باب الاجتهاد في تحديد الحكومة الإسلامية يجب أن يبقى مفتوحاً، وإن طبيعة الثورة الإيرانية كانت تقتضى إعطاء الفرصة لمختلف وجهات النظر الفقهية الاجتهادية وليس لأحد أن يحول دون ذلك. لكن هذه الأفكار واجهت غضب الفقهاء المتشددين وتعرض كديوار بسببها إلى مضايقات كثيرة باسم حماية الثورة والنظام القائم، وكان أن تقرر فصله من التدريس في الحوزة والجامعة، بمجرد نشر آرائه في بعض للجالات الإيرانية، ثم تمت محاكمته بتهمة الإساءة إلى الإسلام، وحكم عليه بالسجن واعتبرته للحكمة المُشكَّلة من رجال الدين (مذنباً ومتآمراً خطيراً).

وكان معنى ذلك أن الصراع بين المحافظين والإصلاحيين في الجمهورية الإسلامية قد وصل إلى اعتبار نظام ولاية الفقيه خطأ أحمر لا يجوز الاقتراب منه، ولا يسمح بمناقشته، واعتباره من المسلمات الثابتة ضمن العقائد الأساسية في المذهب الشيعي في هذه المرحلة.

والشيخ كديوار لا يتعرض بالنقد لنظرية ولاية الفقيه، ولكنه فقط يقوم باستعراض النظريات السياسية الشيعية فيقول: إنها تسع نظريات وليست نظرية واحدة، ويقول: إن قيام الحكومة الدينية في إيران وتولى علماء الدين والفقهاء الحكم جعلاً للفقهاء الشيعة ملازماً لنظرية واحدة في الحكم، وأدى ذلك إلى اعتقاد راسخ بأن النظرية السياسية الوحيدة في الفقه الشيعة هي نظرية ولاية الفقيه، وكتب في مقدمة الطبعة العربية لكتابه -بعد الحكم عليه بالسجن- إنه لم يحد عن رأيه الداعي إلى تطهير فكر الجمهورية الإسلامية من آفة الاستبداد الديني، وإن سلامة السلطة السياسية خصوصاً عندما تصطبغ بصبغة الدين رهن ببقائها تحت الرقابة والمساءلة وعرضة للنقد والحوار. وهذا ما يرفضه للحافظون الذين يرون أن المرشد (الفقيه الولي) فوق النقد وللحاسبة، بينما يطالب الشيخ كديوار -وبعض المثقفين- بمناقشة النظام القائم، وحدود ولاية الفقيه، وصلاحيات المرشد الروحي للثورة وهي بلا حدود.

□□□

يقول الشيخ محسن كديوار: إن الفكر السياسي الإسلامي عانى من فترة ركود لفترة طويلة، وأدى ذلك إلى تعطيل نموه وتقدمه، ولم يتطرق الفقه الشيعة إلى موضوع الولاية والسياسة كموضوع مستقل إلا متأخراً جداً بعد القرن الثالث عشر الهجري، ولا يزال يعاني إلى اليوم من الضعف في تناوله للقضايا الاجتماعية والحقوق العامة، وإن نظرة الفقهاء قلما تتطرق إلى المؤسسات الاجتماعية، وإلى كيفية عمل نظام الحكم وبناء الدولة، ويقول: إنه من المثير حقاً أن يتوجه الفكر الشيعة إلى بحث المسائل الجزئية ويهمل الموضوعات الكبرى مثل الدولة ووظائفها، وغالباً ما يعزو الباحثون ذلك إلى أن الشيعة أقلية، وإلى ابتعادهم عن السلطة، وإلى مؤامرات الاستعمار، وهي عوامل محتملة وقابلة للنقاش، ولكن السبب الأول في

جمود الفكر السياسى الشيعى- فى رأيه- يرجع إلى نظرية الإمامة الإلهية ومفهوم (الغيبة)، ويقول: إن من نافلة القول أن العصمة للإمام، واعتبار أى قيام فى زمن غيبة الإمام المهدي نوعا من الضلالة، وقد كان التزام الفقهاء الشيعة بنظرية الانتظار السبب فى إبتعادهم عن ساحة الحكم والإدارة والعمل فى للجتمع طوال القرون الماضية، وبالتالي لم يجد الفقهاء أنفسهم مطالبين بتغيير هذا الوضع وتطوير فكرهم الاجتماعى والسياسى.

ويقول الشيخ كديوار: إن الفقه الشيعى اتخذ من الدولة موقفين: أحدهما سلبي والآخر إيجابى، أمّا الموقف السلبي فهو تجاه الأنظمة والحكومات الجائرة، أما موقفهم الإيجابى فقد اختلفوا فى الإجابة عن الأسئلة الجوهرية مثل: هل يجب فى زمن غيبة الإمام الثانى عشر (المهدى المنتظر) إقامة الدولة وإدارة شئون للجتمع؟ وهل حدد المُشرّع نوعا خاصا من أنظمة الحكم أو ترك للناس أن يضعوا لأنفسهم ما يصلح لشئون دنياهم ويتفق مع ظروف عصرهم؟ وهل عَين الشرع فئة أو صنفا من الناس أو فردا محددًا لتولى الحكم؟ وما هى الضوابط السياسية لنظام الحكم؟.. الخ . وقد اتقسم فقهاء الشيعة إلى قسمين: قسم رأى أنه ليس من الضرورى إقامة الدولة فى زمن الغيبة، وقسم اقترح نظرية إيجابية وشكلا خاصا للحكم فى زمن الغيبة إلى أن يأتى وقت ظهور المهدي المنتظر. ويقول كديوار: إن الفكر السياسى الشيعى مر بأربع مراحل منذ غيبة الإمام الثانى عشر (محمد بن الحسن العسكرى):

الأولى : مرحلة ازدهار الفقه الفردى من القرن الرابع إلى بداية القرن العاشر الهجرى، واتسمت هذه المرحلة بعدم الاهتمام بالفقه السياسى والحقوق الأساسية ونظام الدولة. ولذلك لم تظهر أية نظرية سياسية متكاملة، بل إن هذه القضايا كانت بعيدة عن أذهان فقهاء ذلك العصر.

الثانية : مرحلة الولاية (السلطة) من القرن العاشر إلى القرن الثالث عشر الهجرى، وتبدأ مع بداية الدولة الصفوية فى بلاد فارس، ولم تكن ولاية الفقيه فى

تلك الفترة نظرية مستقلة عن الدولة ونظام الحكم، ولم يتعرض الفقهاء لموضوعات مثل تشكيل مؤسسات الدولة أو نظام الحكم، وكان حديثهم عن ولاية الفقيه بعيدا عن معنى الولاية السياسية وحكم الفقهاء. بل إن بعضهم اعتبر دور الفقهاء محصورا في القضاء والفتوى وأمور الحسبية، أما الحكم والأمن فهما من الأمور العرفية التي يتولاها الحكام. ثم تطور الفكر الشيعي في هذه المرحلة من القول بولاية الفقهاء على الأيتام والسفهاء إلى ولايتهم على الحكام باعتبارهم نوابا عن الإمام الغائب (المهدى المنتظر)، وكان هذا التطور على يد الشيخ على عبد العالى الكركي (المتوفى سنة ٩٤٠هـ)، وهو أول من طبق هذه النظرية بإعطاء إجازة للشاه في الدولة الصفوية في إيران لممارسة السلطة ويحكم بالوكالة عنه، وكان الشاه في ذلك هو (طهماسب بن إسماعيل).

والمرحلة الثالثة: تبدأ مع بداية القرن الرابع عشر الهجرى، حيث قامت في إيران حركة (المشروطة) التي أقرت الدستور وقيدت سلطة الملوك التي كانت سلطة مطلقة. وفي هذه المرحلة انقسم الفقهاء إلى فريقين: أحدهما رفض التطور الديمقراطي رفضا مطلقا ودافع عن الفصل بين السلطة الدينية والسلطة السياسية، وهذه النظرية تبلورت باسم (الحكومة الشرعية). أما الفريق الآخر فرأى التوفيق بين (المشروطة) و(المشروعة) مع للحفاظ على النظام الملكى الذى يستمد شرعيته من الإذن الصادر عن الفقهاء. وعبر عن الفكر السياسى الشيعى لهذه المرحلة الشيخ محمد حسين النائينى فى كتابه (تنزيه الأمة وتنزيه الملة)، ولكن تعثرت التجربة الدستورية وسقطت، وعادت الآراء التى تنكر على الفقهاء حقهم فى الولاية السياسية، وامتدت هذه المرحلة إلى أواخر القرن الرابع عشر الهجرى.

والمرحلة الرابعة: هى التى شهدت تبلور نظرية ولاية الفقيه التى قال بها الإمام الخمينى وأقام على أساسها الجمهورية الإسلامية، ونظرية الخمينى فى الحكومة الإسلامية تقوم على أربعة مبادئ:

أولا: أن الإسلام محتاج إلى قيام دولة تطبق أحكامه.

ثانياً: الإعداد لقيام الدولة الإسلامية من واجبات الفقهاء العدول واتباع الناس لهم من الأمور الواجبة شرعاً.

ثالثاً: أن الحكومة الإسلامية تعنى أن يقوم الفقهاء العدول بوظائف الحكم التي كان يقوم بها النبي ﷺ والإمام المعصوم.

رابعاً: أن الحكومة الإسلامية والقوانين الصادرة عنها تعتبر من الأحكام الشرعية ولها الأولوية على جميع الأحكام الفرعية.

ومن المبدأ الثاني ظهرت فكرة تصدير الثورة، لأن الخميني كان يرى ذلك واجبا كالوضوء للصلاة. وعارض في ذلك الفقهاء الذين كانوا يرون أن شرط إقامة الحكم الإسلامي توافر الظروف المناسبة شأنها شأن الاستطاعة بالنسبة إلى الحج أو النصاب بالنسبة للزكاة.

وكان الإمام الخميني أول فقيه شيعي يستخدم مصطلح (الحكومة الإسلامية) وهو الذي قام بتوسيع صلاحيات الفقيه من الولاية العامة التي قال بها بعض من سبقه إلى الولاية المطلقة. وهذه الولاية المطلقة اختص بها الإمام الخميني نفسه.

ولم تكن نظرية الخميني عن ولاية الفقيه المطلقة هي النظرية الوحيدة في الفكر الشيعي، فقد عاصرتها نظريات سياسية أخرى من فقهاء الشيعة في العراق وإيران ولبنان تعتمد على الشرعية الإلهية والشعبية معاً، وفي ذلك طرح السيد محمد باقر الصدر نظريته عن (خلافة الأمة تحت إشراف الفقهاء) وذلك في كتابه (الإسلام يقود إلى الحياة) وطرح السيد محمد الشيرازي نظريته عن (شورى الفقهاء) وطرح الشيخ محمد جواد مغنية والشيخ محمد مهدي شمس الدين نظرية (الحكومة الإسلامية المنتخبة) وطرح الشيخ حسين علي المنتظري نظرية (ولاية الفقيه المنتخبة للمحدودة) وطرح الشيخ الدكتور مهدي الحائري اليزدي نظرية (وكالة الملاك المشاعة) في كتاب (الحكمة والحكومة).

ومؤدى ذلك أنه ليست هناك نظرية سياسية واحدة للشيعة، وقد شهد القرن الأخير نشوء نظريات شيعية متعددة من الفقهاء فى الحوزات العلمية الدينية، مما يدل على أنه ليس هناك إجماع على نظرية واحدة يمكن القول بأنها هى المعبرة عن النظام الإسلامى فى فكر الشيعة.. وهذا الاختلاف فى فكر الشيعة حول نظام الحكم الذى يعبر عن مقاصد الشريعة دليل على خصوبة وفتح الفكر الإسلامى واستعداده للتطور بما يتلاءم مع كل مجتمع وكل عصر. وليس هناك قالب واحد جامد يتجاهل التطور الإنسانى، أو يتصادم معه.

□□□

يضاف إلى ذلك أن حكومة الفقهاء لم تنفذ ما أعلنته من شعارات، تحديداً فى العلاقة مع أهل السنة الموجودين فى داخل إيران ويصف فهمى هويدى أحوالهم فيقول: إنهم موزعون على المناطق الحدودية لإيران مع جيرانها، وهم البلوش على الحدود مع باكستان، ويقدر عددهم بمليون شخص يتبعون المذهب الحنفى، والفرس أو الخراسانيون على الحدود الأفغانية ويتبعون المذهب الحنفى أيضاً، والتركمان على الحدود السوفيتية وهم حوالى نصف مليون وهم أحناف كذلك، والأكراد على الحدود التركية العراقية وهم أغلبية السنة فى إيران ويزيدون على خمسة ملايين ينتمون إلى المذهب الشافعى، وسكان خوزستان أو عربستان فى المناطق الجنوبية الغربية والجزر المواجهة لسلطنة عمان وعددهم حوالى نصف مليون تقريبا. ويقول فهمى هويدى إن ما تحقق فى الواقع العملى لم يكن فى مستوى طموح المسلمين السنة، كما أنه لم يكن تعبيرا عن تصريحات وتوجيهات القيادة السياسية.

كذلك لم تستطع حكومة الفقهاء حل مشكلات الأكراد وهم أصحاب قومية ومن أهل السنة وظلت علاقاتهم متوترة مع الأغلبية الشيعية. وقبل الثورة كانت المسألة السياسية والقومية هى موضع الخلاف مع السلطة فى طهران، وبعد الثورة أصبحت

المسألة المذهبية موضع خلاف آخر، وقد عين الخميني على كردستان السنة ولاة من الشيعة، وتحول الحرس الثوري إلى تنظيم عسكري شيعي في المنطقة الكردية، وعندما اقترح الخميني وآية الله منتظري إنشاء المركز الإسلامي الكبير لتدريس مذاهب أهل السنة في كردستان عين مديرا شيعيا لهذا المركز. وعندما أنشأ المركز الإسلامي فروعا له بلغت ٦٠ فرعا فإن مديري هذه الفروع كانوا أيضا من الشيعة لا من السنة. وعندما أنشئت (حوزة) علمية لأهل السنة في كردستان باسم (مدارس الشيخ محمود شلتوت) صاحب الجهد المشهود في التقريب وإنصاف الشيعة، فإن مدير تلك المدارس كان أيضا شيعيا، كما أن مسئولها المالي والإداري كان شيعيا والمدرسون فقط من السنة. وممثل الإمام في كردستان (موسى موسى) كان شيعيا، وإضافة إلى ذلك فإن ممارسات أخرى أثارت حساسية الأكراد السنة، منها أن الشيعة يوفدون الوعاظ (ويسمونهم مبلغين) للدعوة بين الناس في المواسم الدينية فيحاولون تحويل المستمعين السنة إلى المذهب الشيعي. وهذا ما يفعله حراس الثورة في صلاة الجمعة أو في المساجد، بعد العودة إلى إقامة الجمعة بعد الثورة، فقد أصبحت صلاة الجمعة بمثابة مهرجان سياسي وتراوحت بين تعليق صور الخميني في ساحة الصلاة، والهناف أثناء خطبة الجمعة، وهذه التقاليد غريبة على ممارسات أهل السنة، وظلت هذه الممارسات مصدرا للتوتر بين الجانبين.

ويشرح فهمي هويدي الصورة في بلوشستان فيقول: إنها صورة من كردستان، وليس هناك حضور للبلوش السنة في جهاز السلطة بالمقاطعة وكل جهاز السلطة من الشيعة الوافدين من أنحاء إيران، وممارسات المبلغين الشيعة وحرس الثورة تثير الاستياء أيضا، وفي تحليل أسباب التوتر يقول: إن أكثر الدعاة ورجال الدين بالمنطقة من الدارسين في باكستان والسعودية، وفي باكستان هناك حزبات مستمرة بين الشيعة وأهل السنة، وفي السعودية حرب معلنة من الوهابيين على الشيعة، هؤلاء

وهؤلاء يلتقون عند موقف من الشيعة يصل أحيانا إلى حد الإخراج من الملة والتكفير، وفي تربة ملغومة على هذا النحو لا يمثل السلطة في طهران من يعالج الموقف برفق وحكمة، ولكن تمارس سياسات أشبه بسكب الزيت على النار، مما يؤدي إلى مزيد من الاشتعال والتفجير وليس التهدئة ومد جسور المودة والتّراحم.

وخلاصة مشاهدات فهمى هويدى فى الواقع الإيرانى جعلته يقول: إنه لا مجال للأعذار فى العمل السياسى، وإن السلطة تُحاكم وتُحاسب بقدر ما أنجزته وليس بقدر ما أعلنته من نوايا طيبة، والإنجاز يقاس بكفاءة السلطة فى الانتصار على التحديات والصعوبات وليس التذرع بها. وعلى ذلك فلا عذر لدولة الفقهاء التى تعلن التقريب بين المذاهب بينما هناك غياب كبير لأهل السنّة فى خريطة السلطة حيث لا وزير ولا سفير، ولا حتى مدير من أهل السنّة، وحضورهم رمزى فى السلطة التشريعية لا يزيد على ٤٪ فى مجلس الشورى.

وهذا يعنى فى النهاية أن الدولة الدينية لم تحقق ما أعلنته من مبادئ وما وعدت به من شعارات. وأن السياسة هى السياسة حتى لو تولى أمرها رجال الدين.

□□□

ولا شك أن حكم رجال الدين فى إيران تجربة لم تتبلور بعد نظريا، فالخلاف قائم بين فقهاء الشيعة حول نظرية الحكم وكيفية إدارة الدولة، وهى مسائل غاية فى التعقيد والصعوبة خاصة فى ظل صراعات المصالح القائمة فى عالم اليوم، وحاجة كل دولة إلى خبراء متخصصين فى السياسة وإدارة العلاقات الدولية، وفى نفس الوقت فإن الصراع بين جناحى المتشددىن الذى يقوده المرشد الأعلى للثورة، وجناح الإصلاحيين الذى يقوده رئيس الجمهورية السيد محمد خامنى مازال محتدما داخل السلطة ولم يصل إلى نهايته ولا يمكن التكهن عن ستكون له الغلبة، والمؤكد أن لهذا الصراع آثارا سلبية، لأن العالم لا يعرف مع من يتكلم فى

إيران، فما يعلنه جناح في الحكم ينقضه الجناح الآخر. وفي العلاقات الدولية لا بد أن تعرف الدول مع من تتحدث، ومع من تبرم الاتفاقات، ولا بد أن يكون للدولة موقف واحد وصوت واحد، وليست هناك دولة فيها موقفان لكل منهما سلطة القرار وحق النقض.

وهذا يعنى أن التجربة مازالت في مرحلة الاجتهاد والتجربة والخطأ ولم تكتمل معالمها بعد.